



(الحمد لله الذي لم يزل علما قديرا) حياتهم وما سمعنا بصيرا وأشهد أن لا إله
وحد له لا شريك له وأكبره تكبيرا (وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى
كله بشيرا ونذيرا وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليما كثيرا أما بعد فإن التواضع
الاصطلاح أهل الحديث قد كثرت) للأنفة في القديم والحديث فن أول من صنف في
القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه المحدث الفاضل لكنه لم يستوعب * والحال
عبد الله النيسابوري لكنه لم يذب * ولم يرتب وتلاه أبو نعيم الإصبهاني فعمد
كتابيه مستخرجا وأبقى أشياء للضعف * ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي في
في تواتر الرواية كتابا سماه الكفاية وفي آدابها كتابا سماه الجامع لأدب
والسامع ونقل فن من فنون الحديث الا وقد صنف فيه كتابا مفردا فيمكن كما قال
أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم أن الحديثين بعد الخطيب عيال على كبر
بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب فآخذ من هذا العلم ينصيب فجمع القاضي عياض

كتابا لطيفا سماه الامناع وأبو حفص المياحي خزانة ما لا يسع المحدث جهله وأمثال
 ذلك من التصانيف التي اشتهرت (وبسطت) ليتوفر عليها (واختصرت) ليتيسر
 فهمها الى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح عبد الرحمن
 الشهر زوري نزيل دمشق فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه
 المشهور فذهب فنونه وأملأه شيئا بعد شيء فلما لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب
 واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم اليها من غيرها نخب
 فوائدها فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلما عكف الناس عليه وساروا سيره
 فلا يحصى كم ناظم له ونختمه ومقتصر ومعارض له ومقتصر (فقال لي
 بعض الاخوان أن أخلص له المهم من ذلك) فلخصته في أوراق لطيفة سميتها نخب
 الفكر في مصطلح أهل الانزع على ترتيب ابن كثره وسبيل انتهجته مع ماضيته اليه
 من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد فرغب الي ثانياً أن أضع عليها شرحاً محلياً
 وموزهاً يفتح كنوزها ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك (فاجبته الى سؤاله رجاء
 الاندراج في تلك المسالك) فبالفت في شرحها في الايضاح والتوجيه ونهت على خبايا
 زواياها لان صاحب التيف أدري بما فيه وظهر لي أن ابرارده على صورة البسط أليق
 ودجها ضمن توضيحها وفي مسائلك هذه الطار بق القليلة المسالك (فانقل) طالبا
 من الله التوفيق فيما هيئت (الخبر) عند علماء هذه الفن مرادف للحديث وقيل
 الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشغل
 بالتواريخ وما شاكلها الاخبارى ولمن يشغل بالسنة النبوية المحدث وقيل بينهما عموم
 وخصوص مطابق فكل حديث خبر من غير عكس وعبر هنا بالخبر ليكون أشمل فهو
 باعتبار وصوله اليها (أما أن يكون له طرق) أى أسانيد كثيرة لان طرقاً جامع طريق
 وفعل في الكثرة يجمع على فعل بضم تين وفي القلة على أفعله والمراد بالطرق الاسانيد
 والاسناد حكاية طريق الممتزاة لتلك الكثرة أحد شروط التواتر اذا وردت (بلا) حصر
 (عددها) بل تكون العادة قد أحوالت نواطهم على الكذب وكذا وقوعهم اتفاقاً
 من غير قصد فلا معنى لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من عينه في الاربعه وقيل في الخمسة
 وقيل في السبعة وقيل في العشرة وقيل في الاثنى عشر وقيل في الاربعين وقيل في السبعين

وقيل غير ذلك ونسك كل قائل بدليل جاء فيه ذلك العدد فأد العلم وليس
بلازم أن يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص فإذا ورد الخبر كذلك وانضاف اليه أن
يستوى الامر فيه في الكثرة المذكورة من ابتدائه الى انتهائه والمراد بالاستواء أن
لا تنقص الكثرة المذكورة في بعض المواضع لأن لا تزيد اذا زادت ههنا مطبوعة من
باب الاولى وأن يكون مستند انتهائه الامر المشاهد أو المسموع لا ما ثبت بقضية العقل
الصرف فاذا جع هذه الشروط الاربعة وهى عدد كثير أحوال العادة تواطأهم
ونوافقهم على الكذب رويوا ذلك عن مثاهم من الابتداء الى الانتهاء وكان مستند
انتهائهم الحس وانضاف الى ذلك ان يصح خبرهم افادة العلم لسماعه فهذا هو المتواتر
وما تخلفت افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير عكس وقد
يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول العلم وهو كذلك في الغالب
لكن قد تختلف عن البعض لمانع وقد وضع هذا تعريف المتواتر وخلافه قد روي بلا
حصص أيضا لكن مع فقد بعض الشروط (أو مع حصص بمافوق الاثنين) أى بثلاثة
فصاعدا ما لم يجمع شروط التواتر (أو بهما) أى باثنين فقط (أو بواحد) فقط
والمراد بقولنا أن يرد باثنين أن لا يرد باقل منهما فان ورد باكثر في بعض المواضع من
السند الواحد لا يضر اذا اقل في هذا العلم يقضى على الاكثر (فالاول المتواتر) وهو
(المفيد للعلم اليقيني) فخرج النظرى على ما يأتى تقريره (بشروطه) التى تقدمت
واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم
الضرورى وهو الذى يضطر الانسان اليه بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الا
نظرا يابوليس بشئ لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له أهلية النظر كالعاى اذا نظر
ترتيب أمور معلومة أو مظنونة يتوصل بها الى علوم أو ظنون وليس فى العاى أهلية
ذلك نالو كان نظرا بالمحصل لهم ولا حيز هذا التقرير الفرق بين العلم الضرورى والعلم
النظري اذا الضرورى يفيد العلم بالاستدلال والنظري يفيد العلم بالاستدلال
على الافادة وان الضرورى يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل الا لمن فيه أهلية النظر
وانما أهم شروط التواتر فى الاصل لانه على هذه الكيفية ليس من مباحث علم
الاسناد اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث

صفات الرجال وصيغ الاداء المتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث
 (فائدة) ذكر ابن الصلاح ان مثال المتواتر على التفسير المتقدم يعز وجوده الآن
 يدعى ذلك في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وما دعه من العزة
 ممنوع وكذا ما دعه غيره من العدم لان ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة
 الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لابعاد العادة أن يتواطوا على كذب أو
 يحصل منهم اتفاقا ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا وجود كثرة في
 الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا بالمقطوع
 عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعددا
 تحيل العادة قواطعهم على الكذب الى آخر الشروط أفاد العلم اليقيني بصحته الى فائده
 ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير (والثاني) وهو أول أقسام الاحاد ماله
 طرقة محصورة بأكثر من اثنين وهو (المشهور) عند المحققين سمي بذلك لوضوحه
 (وهو المستفيض على رأي) جماعة من أئمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض
 الماء بفيض فيضا ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون
 في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور أعم من ذلك ومنهم من غاير على كيفية أخرى
 وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حررهنا وعلى ما اشتهر على
 الالسنه فيشمل ماله اسناد واحد فصاعدا بل مالا يوجد له اسناد أصلا
 (والثالث العزيز) وهو ان لا يرويه أفضل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك اما
 لقلة وجوده واما لكونه عز أي قوي بمجيبه من طريق أخرى (وليس شرط الصحيح
 خلافا لمن زعمه) وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة واليه يوثق كلام الحاكم أبي عبد الله
 في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة بان يكون
 له راويان ثم يتداوله أهل الحديث الى وقتنا كالشهادة على الشهادة وصرح القاضي
 أبو بكر بن العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري وأجاب عما أورد عليه من
 ذلك بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يروه عن عمر
 الاعمى قال قلنا قد خطب به عمر رضي الله عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلولا انهم
 يعرفونه لانكروه كذا قال وتعقب بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا

سموه من غير مو بأن هذا الوصل في صرح منع في تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به
عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين وقد
وردت لهم متابعات لا يعتبرهم الضعفاء وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه
قال ابن رشد واقعد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري أول حديث
مذكور فيه وادعى ابن حبان نقض دعواه فقال ان روايه اثنين عن اثنين الى أن
ينتهي لا توجد أصلا قلت ان أراد به أن روايه اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن
أن يسلم وأما صورة العزيز التي حررها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن
أقل من اثنين مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس والبخاري من حديث أبي
هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب
اليه من والده وولده الحديث ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب
ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ورواه عن عبد العزيز ابن معيل بن علية وعبد الوارث
ورواه عن كل جماعة (والرابع الغريب) وهو ما ينفر ذكر روايته شخص واحد
في أي موضع وقع التفرد به من السند على ما سنقسم اليه الغريب المطلق والغريب
النسبي (وكلاهما) أي الانقسام الاربعة المذكورة (سوى الأول) وهو المتواتر
(أحد) ويقال لكل منها خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما روي به شخص واحد وفي
الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر (وفيها) أي في الآحاد (المقبول) وهو ما يجب
العمل به عند الجمهور (و) فيها (الردود) وهو الذي لم يرج صدق الخبر به (لتوقف
الاسم تدلالها على البحث عن أحوال رواة اهدون الاول) وهو المتواتر فكله مقبول
لإفادته القطع بصدق خبره بخلاف غيره من أخبار الآحاد لكن انما وجب العمل
بالمقبول منها لانها انما يوجد فيها أصل صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل أو أصل
صفة الرد وهو ثبوت كذب الناقل أو لافالاول يغلب على الظن ثبوت صدق الخبر لثبوت
صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقله فيطرح
والثالث ان وجدت قرينة تلحقه بأحد القسمين التحق والافتقار فيه واذا توقف
عن العمل به صار كالمردود لاثبت صفة الرد بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب
القبول والله أعلم (وقد يقع فيها) أي في أخبار الآحاد الملقبة الى مشهور وعزيز

وغريب (ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار) خلافاً لمن أبى ذلك والخلاف في
 التحقيق لفظي لأن من جواز إطلاق العلم قيده بكونه نظراً يابوا هو الخاص - ل عن
 الاستدلال ومن أبى الإطلاق خص لفظ العلم بالتواتر وما عداه عنده كله ظني لكنه
 لا يبنى أن ما احتف بالقرائن أربع مما خلا عنها والخبر المختف بالقرائن أنواع منها ما
 أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتفت به قرائن منها جلالتهما
 في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول
 وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق العاصرة عن التواتر إلا أن
 هذا يختص بالمتقدم أحد من الحفاظ بما في الكتابين وبما يقع التجاذب بين مدلوليه
 مما وقع في الكتابين حيث لا ترجح لاستعماله أن يفيد المتناقضات العلم بصدقهما من غير
 ترجيح لأحدهما على الآخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته فإن قبل انما
 اتفقوا على وجوب العمل به لأعلى صحته منعناه وسند المنع أنهم متفقون على وجوب
 العمل بكل ما صح ولولم يخرج الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا مزية والاجماع
 حاصل على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة ومن صرح بإفادته ما خرج به
 الشيخان العلم النظري الاستاذ أبو اسحق الاسفرايني ومن أئمة الحديث أبو عبد الله
 الجدي وأبو الفضل بن طاهر وغيرهما ويحتمل أن يقال المزية المذكورة كون
 أحاديثهم ما أصح الصحيح ومنها المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف
 الرواة والعلل ومن صرح بإفادته العلم النظري الاستاذ أبو منصور البغدادي
 والاستاذ أبو بكر بن فورك وغيرهما ومنها المسائل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث
 لا يكون غريباً كالحديث الذي يرويه أحد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن
 الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك بن أنس فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من
 جهة جلالة روايته وإن فهم من الصفات اللازمة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد
 الكثير من غيرهم ولا يتشكك من له أدنى بممارسة بالعلم وأخبار الناس أن مالكا
 مثلاً لو شافه بغير أنه صادق فيه فإذا انضاف اليه من هو في تلك الدرجة ازداد قوة
 وبعد عما يخشى عليه من السهو وهذه الأنواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر
 منها إلا للعلم بالحديث المتبحر فيه العارف بأحوال الرواة المطالع على العمل وكون غيره

لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم
 للمتبحر المذكور ويحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين
 والثاني بحاله طرقت متعددة والثالث بمبارواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث
 واحد فلا يبعد حينئذ القاطع بصدقه والله اعلم (ثم الغريبة اما ان تكون في أصل السند)
 أى في الموضع الذي يدور الاستناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه
 الذي فيه الصحابي (أولاً) يكون كذلك بأن يكون التفرد في أثباته كان يرويه
 عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد (فالاول
 الفرد المطابق) كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته تفرد به عبد الله بن دينار عن
 ابن عمر وقد تفرد به راو عن ذلك المتفرد كحديث شعب اليمان تفرد به أبو صالح
 عن أبي هريرة وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح وقد يستمر التفرد في جميع
 روايته أو أكثرهم وفي مسند البرار والمعجم الاوسط للطبراني أمثلة كثيرة لذلك
 (والثاني الفرد النسبي) سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين
 وان كان الحديث في نفسه مشهوراً (ويقل اطلاق الفردية عليه) لان الغريب
 والفرد مترادفان لغتهما اصطلاحاً لان أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة
 الاستعمال وقتله فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه
 على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق التسمية عليهما وأما من حيث استعمالهم
 الفاعل المشتق فلا يفرقون فيه قولون في المطابق والنسبي تفرد به فلان أو أغرب
 به فلان وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا فأكثر
 المحيدين على التغاير لكنه عند اطلاق الاسم وأما عند استعمال الفعل المشتق
 فيستعملون الارسال فقط فيقولون أرسله فلان سواء كان ذلك مرسل أم منقطعاً
 ومن ثم أطلق غريب واحد من لم يلاحظ مواضع استعمالهم على كثير من المحيدين أنهم
 لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حزننا وقل من نبه على النكته في
 ذلك والله اعلم (وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معل ولا شاذ
 هو الصحيح لذاته) وهذا أول تقسيم المقبول الى أربعة أنواع لانه اما أن يشتمل
 من صفات القبول على أعلاها أو لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجود ما يجبر ذلك

القصور ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضا لكن لا لذاته وحيث لا جبران فهو الحسن
 لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضا لكن لا لذاته
 وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعل رتبته والمراد بالعدل من له مملكة تحمله على ملازمة
 التقوى والمروعة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة
 والضبط ضبط صدره وأن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط
 كتاب وهو صيغته لديه منذ سمع فيه وصححه الى أن يؤدي منه وقيد بالتمام اشارة الى الرتبة
 العليا في ذلك والمتصل ما سلم اسنادهم من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك
 المروي من شيخه والسند تقدم تعريفه والمعلل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية
 قاذية والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هو أراجم منه وله تفسير
 آخر سيأتي (تنبه) قوله وخبر الاتحاد كالجنس وباقى قيوده كالفصل وقوله بنقل عدل
 احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسمى فصلا يتوسط بين المبتدأ والخبر يؤذن بان
 ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له وقوله لذاته يخرج ما يسمى صحيحا بامر خارج عنه كما
 تقدم (وتفاوت رتبته) أي الصحيح - (سبب تفاوت هذه الاوصاف) لمقتضية للصحيح
 في القوة فانها لما كانت مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة اقتضت أن يكون لها
 درجات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقوية واذا كان كذلك فما يكون روائه في
 الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان أصح مما
 دونه فن المرتبة العليا في ذلك ما أطلق عليه بعض الاثمة أنه أصح الاسانيد كالزهرى عن
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السلماني عن علي
 وكابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ودونهم في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله
 ابن أبي بردة عن جده عن أبيه أبي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن أنس ودونهم في
 الرتبة كسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وكالعلابن عبد الرحمن عن أبيه
 عن أبي هريرة فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان للمرتبة الاولى من
 الصفات المراجعة ما يقتضى تقديم روايتهم على التي تأملها في التي تأملها من قوة الضبط
 ما يقتضى تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعد ما ينفرده حسنا كحمد
 ابن اسحق عن عاصم بن عمر عن جابر وعروة بن شعيب عن أبيه عن جده وقس على هذه

المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي أطلق عليها بعض الاثمة انها أصح الاسانيد
 والمعتقد عدم الاطلاق لترتبة معينة منها نعم يستفاد من مجموع ما أطلق الاثمة عليه
 ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه ويحقق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخرجه
 بالنسبة الى ما انفرد به أحدهما وانفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به مسلم لا اتفاق
 العلماء بعدهما على تلقى كتابيهما بالقبول واختلاف بعضهم في أيهما أرجح فالتفقا
 عليه أرجح من هذه الحيشة مسلم بنفقة عليه وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في
 الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه وأما ما نقل عن أبي علي النيسابوري انه قال
 ماتحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري لانه
 انما نفي وجود كتاب أصح من كتاب مسلم اذ المنفى انما هو ما يقتضيه صيغة أفعل من
 زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة عتاز بتلك الزيادة عليه ولم ينف المساواة
 وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما
 يرجع الى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ولم ينصح أحد منهم بان ذلك
 راجع الى الاحجية ولو أفصحوا لرده عليهم شاهد الوجود فالصفات التي تدور عليها
 الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد وشروطها أقوى وأسد
 أمار بحجانه من حيث الاتصال فلا شتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى
 عنه ولو مرة واكتفى مسلم به لخلق المعاصرة وألزم البخاري بانه يحتاج الى أن لا يقبل
 العنعنة أصلا وما ألزمه ليس بلازم لان الراوي اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في
 رواياته احتمال أن لا يكون سمع منه لانه يلزم من جريانه ان يكون مداسا والمسئلة
 مفروضة في غير المدلس وأمار بحجانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين
 تسلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تسلم فيهم من رجال البخاري
 مع أن البخاري لم يكثر من اخراج حديثهم بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم
 ومارس حديثهم بخلاف مسلم في الامرين وأمار بحجانه من حيث عدم الشذوذ
 والاعلال فلان ما انتقد على البخاري من الاحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم هذا
 مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان أجمل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة
 الحديث منه وان مسلما تليذه ونحريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال

الدارقطني لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء (ومن ثم) أي من هذه الحيشية وهي
 أرجحية شرط البخاري على غيره (قدم صحيح البخاري) على غيره من الكتب المصنفة في
 الحديث (ثم) صحيح (مسلم) لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول
 أيضا سوى ما علل (ثم) يقدم في الأرجحية من حيث الأصحية ما وافقه (شرطهما) لأن
 المراد به روايته - ما مع باقي شروط الصحيح وروايته - ما قد حصل الاتفاق على القول
 بتعديلهم بطريق الزوم فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم وهذا أصل لا يخرج
 عنه الا بدليل فإن كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما أخرجه مسلم أو مثله وإن
 كان على شرط أحدهما تقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعه الأصل
 كل منهما فخرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة وثمان قسم سابع وهو
 ما ليس على شرطيهما اجتماعا وانفرادا وهما التفاوت انما هو بالنظر الى الحيشية
 المذكورة أمالورج قسم على ما فوقه بامور أخرى تقتضي الترجيح فانه يقدم على
 ما فوقه اذ قد يعرض للمفوق ما يحمله فائقا ككلو كان الحديث عنده مسلم مثالا وهو
 مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حقه قريبة صار بها يفيد العلم فانه يقدم على
 الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا وككلو كان الحديث الذي لم يخرج به
 من ترجمة وصفت بكونها أصح الاسانيد كالك من نافع عن ابن عمر فانه يقدم على
 ما انفرد به أحدهما مثلا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال (فان خف الضبط)
 أي قل يقال خف القوم خفوا فاقولوا والمراد مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح
 (فهو) (الحسن لذاته) لاشئ خارج وهو الذي يكون حسنه بسبب الاعتضاد نحو
 حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط باقي الاوصاف الضعيف وهذا
 القسم من الحسن مشارك للصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه ومثابه في انقسامه
 الى مراتب بعضها فوق بعض (وبكثرة الطرق يصح) وانما يحكم له بالصحة عند تعدد
 الطرق لأن للصورة الجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي
 الصحيح ومن ثم تطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنه لذاته لو تفرد اذا تعدد وهما
 حيث ينفرد الوصف (فان جمعا) أي الصحيح والحسن في وصف واحد كقول الترمذي
 وغيره حديث حسن صحيح (فالتردد) الحاصل من المجتهد (في الناقل) هل اجتمعت فيه

شروط الصحة أو قصر عنها وهذا (حيث) يحصل منه (التفرد) بتلك الرواية وعرف
 بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح في الجمع
 بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه وحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال
 ناقله اقتضى للمجهد أن لا يصفه بأحد الوصفين فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم
 صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغايه ما فيه أنه حذف منه حرف التردد لان حقه أن يقول
 حسن أو صحيح وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده وعلى هذا فيما قيل فيه حسن
 صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجزم أقوى من التردد وهذا من حيث التفرد (والا)
 اذ لم يحصل التفرد (ف) اطلاق الوصفين معا على الحديث يكون (باعتبار اسنادين)
 أحدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فيما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح
 فقط اذا كان فردا لان كثرة الطرق أقوى فان قيل قد صرح الترمذي بان شرط الحسن
 أن يروى من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لا نعرفه الا من
 هذا الوجه فالجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن مطاوعا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع
 في كتابه وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضهما حسن صحيح وفي بعضها حسن
 غريب وفي بعضهما صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح غريب وتعريفه انما وقع على
 الاول فقط وعبارته ترشد الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن
 فانما أردنا به حسن اسناده عندنا اذ كل حديث يروى لا يكون روايه منه ما يكذب ويروى
 من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما
 عرف الذي يقول فيه حسن فقط أما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو
 حسن صحيح غريب فلم يعرف على تعريفه كالم يعرف على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط
 أو غريب فقط وكأنه ترك ذلك استعناء لشهرته عند أهل الفن واقتصر على تعريف
 ما يقول فيه في كتابه حسن فقط اما لغوه وضوئها لانه اصطلاح جديد ولذلك بيده بقوله
 عندنا ولم ينسبه الى أهل الحديث كما فعل الخطابي وهم هذا التقرير ينسب دفع كثير من
 الارادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه توجيهها فله الحمد على ما ألهم وعلم
 (وزيادة رويها) أي الصحيح والحسن (مقبولة مالم تقع مناقية ل) روايه (من هو)

أوثق) ممن لم يذكروا تلك الزيادة لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكروها فمذهبه تقبل مطلقاً لانها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد المرجوح واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذاً ثم يفسرون الشذوذ بفتح الهمزة النقة من هو أوثق منه والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعتراقه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح وكذا الحسن والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك فإنه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه: «و يكون اذا شارك أحد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة من خرج حديثه ومتى خالف ما وصفت أضمر ذلك بحديثه اه كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه أزيد أضمر ذلك بحديثه فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقاً وانما تقبل من الحفاظ فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلاً على صحته لانه يدل على تحريه وجعل ما عد ذلك مضر بحديثه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضره بصاحبها والله أعلم (فان خوفاً بالرجح) منه لمز يدضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحيات (فالراجح) يقال له (المحفوظ ومقابلته) وهو المرجوح يقال له (الشاذ) مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا مولى هو أئمة الحديث وتابع ابن عينة على وصلة ابن جرير وغيره وخالفهم حماد بن زيد وفرواه عن

عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة
 اهـ فحمد ابن زيد بن أدل العدة والضبط ومع ذلك رجع أبو حاتم رواية من هم أكثر
 عددا منه وعرف من هذا التقرير أن الشاذ مارواه المقبول مخالفان هو أولى منه
 وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح (و) أن وقعت المخالفة له (مع
 الضعف فالراجح) يقال له (المعروف ومقابل له) يقال له (المشكر) مثاله مارواه ابن أبي
 حاتم من طريق حبيب بن حبيب وهو أن حجرة بن حبيب الزيات المقرئ عن أبي
 اسحق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أقام
 الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة قال أبو حاتم هو منكرا لأن غيره
 من الثقات رواه عن أبي اسحق موقوفا وهو المعروف وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر
 عموما وخصوصا من وجه لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة واقترافا في أن الشاذ رواه
 ثقة أو صدوق والمنكر رواه ضعيف وقد غفل من سوي بينهما والله أعلم (و) ما تقدم
 ذكره من (الفرد النسبي) أن وجده بعد ظن كونه فردا قد (وافقه غيره فهو المتابع) بكسر
 الموحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوى نفسه فهي التامة وإن حصلت لشيخه
 فمن فوقه فهي القاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة أى التامة مارواه الشافعى
 فى الام عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
 فأكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك
 فعدوه فى غرائبهم لأن أصحاب مالك روه عنه به هذا الاسناد بالفظ فان غم عليكم فاقدر روا
 له لكن وجدنا للشافعى متابعا وهو عبد الله بن سلمة القعنبي كذلك أخرجه البخارى عنه
 عن مالك وهذه متابعة تامة ووجدنا له أيضا متابعة قاصرة فى صحيح ابن خزيمة من رواية
 عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بالفظ فكملوا ثلاثين وفى
 صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن جبر عن نافع عن ابن عمر بالفظ فاقدروا ثلاثين ولا
 اقتصر فى هذه المتابعة سواء كانت تامة أم قاصرة على اللفظ بل لوجاهت بالمعنى كفى لكنها
 مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابى (وان وجدتم من) يروى من حديث صحابى آخر
 (يشبهه) فى اللفظ والمعنى أدنى المعنى فقط (فهو الشاهد) ومثاله فى الحديث الذى

قد مناهما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يذ كر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ وأما بالمعنى
 فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة بالغفطان غنى عليكم فاكلوا
 عدة شعبان ثلاثين وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك
 الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس
 والامرفيه سهل (و) اعلم أن (تتبع الطرق) من الجوامع والمسانيد والاجزاء
 (لذلك) الحديث الذي ينافيه فرد ليعلم هل له متابع أم لا (هو الاعتبار) وقول ابن
 الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوهى أن الاعتبار قد يسمي لهما وليس
 كذلك بل هو هيئة التوصل اليهما وجميع ما تقدم من أقسام المقبول تحصل فائدة
 تقسيمه باعتباره عند المعارضة والله أعلم (ثم المقبول) ينقسم أيضا الى معمول به
 وغير معمول به لانه (ان سلم من المعارضة) أى لم يأت خبر يضاده (فهو المحكم)
 وأمثاله كثيرة (وان عورض) فلا يخلو ما أن يكون معارضة مقبولة أم لا يكون
 مردودا فالثاني لا أثر له لان القوى لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة
 (بمثله) فلا يخلو ما أن يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف أولا (فان أمكن الجمع
 فهو) النوع المسمى (بمخالف الحديث) ومثل له ابن الصلاح بحديث لا عدوى
 ولا طيرة مع حديث فتر من المجذوم فرارك من الاسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما
 التعارض ووجه الجمع بينهما أن هذه الامراض لا تعدى بطبعها لكن الله سبحانه
 وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لعدائه مرضه ثم قد يتخالف ذلك عن سببه
 كما في غيره من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح تبع الغيرة والاولى في الجمع بينهما
 أن يقال ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوى باق على عمومه وقد صح قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يعدى شئ شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن عارضه بان البعير الاجرب يكون في
 الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب حيث ردعاياه بقوله فمن أعدى الاول يعنى ان الله
 سبحانه وتعالى ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول وأما الامر بالفرار من المجذوم
 ففي باب سدد الذرائع الثلاث لا يتفق للشخص الذي يخالطه شئ من ذلك بتقدير الله تعالى
 ابتداء لا بالعدوى المنفية فيضان أن ذلك بسبب مخالطته فيعتقد صحة العدوى فيقع في

الخرج فأمر بتجنيبه حسماً للمادة والله أعلم وقد صنف في هذا النوع الشافعي كتاب
اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وقد صنف فيه بعده ابن قتيبة والطحاوي
وغيرهما وإن لم يكن الجمع فلا يخلو ما أن يعرف التأريخ (أو) لافان عرفو (ثبت
المتأخر) به أو باصرح منه (فهو الناسخ والآخرونسوخ) والنسخ رفع تعاق حكم
شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والناسخ ما دل على الرفع المذكور وتسميته ناسخاً مجاز
لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بأمر وأصرحها ما ورد في النص
كحديث يزيد في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزرووها فانما ذكر
الآخرة ومنها ما يحزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر كان آخر الأمرين من رسول الله
صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار أخرجه أصحاب السنن ومنها ما يعرف
بالتأريخ وهو كثير وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الاسلام معارضاً لما تقدم عنه
لاحتمال أن يكون سمعه من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله فأرسله لكن
أن وقع التصريح بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم فيجبه أن يكون ناسخاً بشرط
أن يكون لم يعمل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل اسلامه وأما الاجماع فليس
بناسخ بل يدل على ذلك * وإن لم يعرف التأريخ فلا يخلو ما أن يمكن ترجيح أحدهما
على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالاسناد أو لافان أمكن الترجيح
نعين المصير اليه (والا) فلا فصار ما طهره الشعراض واقعا على هذا الترتيب الجمع ان
أمكن فاعتبار النسخ والنسوخ (فالتأريخ) ان تعين (ثم التوقف) عن العمل باحد
الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالساقط لان خفاء ترجيح أحدهما على
الآخر انما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي
عليه والله أعلم (ثم المردود) وموجب الرد (اما ان يكون لسقطا) من اسناد (أو طعن)
في راو على اختلاف وجوه الطعن أعم من ان يكون لأمير جمع الى ديانة الراوي
أو الى ضبطه (فالسقطا اما ان يكون من مبادئ السند من) تصرف (مصنف أو من
آخوه) أي الاسناد (بعد التابع أو غير ذلك فالاول المعاق) سواء كان الساقط واحداً
أم أكثر وبينه وبين المعضل الآتي ذكره عموم وخصوص من وجه فن حيث
تعريف المعضل بأنه سقطا منه اثنان فصاعداً لا يجتمع مع بعض صور المعاق ومن حيث

تعميد المعلق بأنه من تصرف مصنف من مبادئ السند يفترق منه اذ هو أعم من ذلك
ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ان يحذف الاصحاحي أو الاصحاحي والتابعي معا ومنه ان يحذف من حديثه
ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئاً لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى
تعليقاً أو لا والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك
مداس قضى به والا فتعاقب وانما ذكر التعليق في قسم المردود للجهل بحال المحذوف
وقد يحكم بحكمته ان عرف بان يعي مسمى من وجه آخر فان جميع من أحذفه
ثمات جاءت مسألة التعديل على الابهام والجهول لا يقبل حتى يسمى لكن قال ابن
الصلاح هنا ان وقع الحذف في كتاب التزم صحته كالخاري فما أتى فيه بالجزم
دل على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاغراض وما أتى فيه بغير الجزم
ففيه فقال وقد أوضحت أمثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح (والثاني) وهو ما سقط
من آخره من بعد التابعي هو (المرسل) وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيراً أو
صغيراً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو فعل كذا أو نحو
ذلك وانما ذكر في قسم المردود للجهل بحال المحذوف لانه يحتمل أن يكون صحاحياً
ويحتمل أن يكون تابعياً وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً ويحتمل أن يكون ثقة
وعلى الثاني يحتمل أن يكون حل عن صحابي ويحتمل أن يكون حل عن تابعي آخر وعلى
الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتمدد أمماً بالتجوز والعقل فالى ما لانهاية له وأما
بالاستقراء فالى ستة أو سبعة وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض
فان عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل الا عن ثقة فذهب جمهور المحدثين الى التوقف
لبقاء الاحتمال وهو أحد قول أحد وثانيهما وهو قول المالكيين والشافعيين يقبل
مطلقاً وقال الشافعي رضي الله عنه يقبل ان اعتضد بحديثه من وجه آخر يبين الطريق
الاولى مسنداً كان أو مرسل لا يرجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل
أبو بكر الرازي من الخنفية وأبو الوليد البايعي من المالكية أن الراوي اذا كان يرسل
عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقاً (و) القسم (الثالث) من أقسام السقط
من الاسناد (ان كان باثنين فصاعداً مع التوالي فهو المعضل والا) فان كان السقط

بائنين غير متواليين في موضعين مثلاً (ذ) هو (المنقطع) وكذا ان سقط واحد فقط أو
أكثر من اثنين لكنه بشرط عدم التوالى (ثم) ان السقط من الاسناد (فديكون
واضحاً) يحصل الاشتراك في معرفته ككون الراوى مثلاً معاصر من روى عنه (أو)
يكون (حفيماً) فلا يدركه الا الاثمة الخذاق المطلعون على طرق الحديث وعلى
الاسانيد (فالقول) وهو الواضح (بذلك بعدم التلاقى) بين الراوى وشيخه بكونه
لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعا وإستله منه اجازة ولا وجادة (ومن ثم
احتج الى التاريخ) لتضمنه تحرير مواليد الرواة وفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم
وقد اقتضت أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم (و)
القسم (الثاني) وهو الخفي (المدلس) بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوى لم يسم
من حدثه وأوهم سماعه بالحديث ممن لم يحدثه به واشتقاقه من المدلس بالتحريك وهو
اختلاط الظلام بالنور سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء (و يرد) المدلس (بصيغة)
من صيغ الاداء تحتمل وقوع (اللقى) بين المدلس ومن أسند عنه (كعن و) كذا
(قال) ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذباً وحكم من ثبت عنه التدليس
اذا كان عدلاً أن لا يقبل منه الا ما صرح فيه بالحديث على الاصح (وكذا المرسل
الخفي) اذا صدر (من معاصر لم يلق) من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين
المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل تحريره بما ذكرناه وهو أن التدليس يختص
بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي
ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو يغير لقي لزمه دخول المرسل الخفي في
تعريفه والصواب التفرقة بينهما ويدل على أن اعتبار اللقى في التدليس دون
المعاصرة وحدها لا بد منه اطابق أهل العلم بالحديث على أن رواية المخضرمين كابي
عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي صلى الله عليه وسلم من قبيل الارسل
لا من قبيل التدليس ولو كان مجرد المعاصرة يكفي به في التدليس لكان هؤلاء معادسين
لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن قال
باشتراط اللقاء في التدليس الامام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب في
الكفاية يقتضيه وهو المعتمد ويعرف عدم الملافة باخباره عن نفسه بذلك أو يجزم

أمام مطلع ولا يكفي أن يقع في بعض الأطراف زيادة أو بينهما الاحتمال أن يكون من
 المزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد
 صنف فيه الخطيب كتاب النقص بل لمهم المراسيل وكتاب المزيد في متصل الاسانيد
 وانتهت هنا أقسام حكم الساقط من الاسناد (ثم الطعن) يكون بعشرة أشياء بعضها
 أشد في القدح من بعض خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط ولم يحصل
 الاعناء بغير أحد القسمين من الآخر لمصلحة اقتضت ذلك وهي ترتبها على الأشد
 فلا شد في موجب الرد على سبيل التدلي لان الطعن (أما أن يكون الكذب الراوي) في
 الحديث النبوي بأن يروى عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمداً لذلك (أو تخمته
 بذلك) بأن يروى ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفاً لقواعد المعلومة وكذا
 من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي وهذا
 دون الأول (أو غش غلطه) أي كثرته (أو غفاته) عن الالتفات (أو فسقه) أي
 بالفعل والقول مما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الأول عموم وانما أفرد الأول ليكون
 القدح به أشد في هذا الفن وأما الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه (أو وهمه) بأن يروى
 على سبيل التوهم (أو مخالفته) أي للثقات (أو جهالته) بأن لا يعرف فيه تعديل
 ولا تجرح معين (أو بدعته) وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لا بما عاينه بل بنوع شبهة (أو سوء حفظه) وهي عبارة عن أن يكون ليس
 غلطه أقل من أصابته (ذ) القسم (الأول) وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث
 النبوي هو (الموضوع) والحكم عليه بالوضع انما هو بطريق الظن الغالب لا
 بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لاهل العلم بالحديث ملزمة قوية يميزون بها
 ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما وذهنه ناقبا وفهمه قويا ومعرفة
 بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد
 لا يمكن لا يقطع بذلك لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الاقرار اه وفهم منه بعضهم انه
 لا يعمل بذلك الاقرار أصلا وليس ذلك مراده وانما في القطع بذلك ولا يلزم من نفي
 القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك ولولا ذلك لما ساع
 قتل المقر بالقتل ولا رجم المعترف بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به ومن

القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع للمؤمن بن أجدانه ذكر
بحضرته الخلاف في كون الحسن سمع من أبي هريرة أو لافساق في الحال اسناده الى
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن من أبي هريرة وكما وقع لغياث بن ابراهيم
حيث دخل على المهدي فوجده يلعب بالحمام فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال لاسبق الا في نزل أو خف أو حافر أو جناح فزاد في الحديث
أو جناح فعرف المهدي أنه كذب لاجله فامر بذيبح الحمام ومنها ما يؤخذ من حال
المروي كان يكون منافضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي
أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل ثم المروي نارة يخبر عنه الواضع
ونارة يأخذ كلام غيره كـ بعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الاسرائيليات
أو يأخذ حديثا ضعيفا الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليرجح والحامل للواضع على
الوضع اما عدم الدين كالزنادقة أو غلبة الجهل كـ بعض المتعبددين أو فرط العصبية
كـ بعض المقاتلين أو اتباع هوى بعض الرؤساء أو الاغراب لقصد الاشتهار وكل ذلك
حرام باجماع من يعتد به الآن بعض الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع
في التزيين والترهيب وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان التزيين والترهيب من
جمله الاحكام الشرعية واتفقوا على أن تعدد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
من الكبائر وبالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعدد الكذب على النبي صلى الله عليه
وسلم واتفقوا على تحريم رواية الموضوع الامقر ونايبيانه لقوله صلى الله عليه وسلم
من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين أخرجه مسلم (و) القسم
(الثاني) من أقسام المردود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو (المترك)
والثالث المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة (وكذا الرابع
والخامس) فمن فحش غلطه أو كثرت غفلاته أو ظهر فسقه فحديثه منكرو (ثم الوهم)
وهو القسم السادس وانما أقص به لطول الفصل (ان اطالع عليه) أي على الوهم
(بالقرائن) الدالة على وهم راويه من وصل مرسل أو منقطع أو ادخال حديث في
حديث أو نحو ذلك من الاشياء القاذحة ويحصل معرفة ذلك بكترة التبع (وجمع
الطرق) هذا هو (المعلل) وهو من أغضض أنواع علوم الحديث وأدفعها ولا يقوم

به الامن رزقه الله تعالى فهم ما ناقبوا وحفظوا واسما ومعروفة تامة بمراتب الرواة وملازمة
 قوية بالاسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن
 الحسين وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن أبي شيبة وأبي حاتم وأبي زرعة
 والدارقطني وقد تنصرت عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالمصير في نقد الدينار
 والدرهم (ثم الخاتمة) وهي القسم السابع (ان كانت) واقعة (ب) سبب (تغير
 السباق) أي سياق الاسناد (ذ) الواقع فيه ذلك التغير يروى (مدرج الاسناد) وهو
 أقسام الاول ان يروى جماعة الحديث باسناد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجمع السلك على
 اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني أن يكون المتن عند راو الا
 طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيرويه راوعنه تاما بالاسناد الاول ومنه أن يسمع
 الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة فيرويه عنه راو تاما بحذف
 الواسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما
 راو عنه مقتصر على أحد الاسنادين أو يروى أحدا الحديثين باسناده الخاص به لكن
 يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الاول الرابع أن يسوق الراوي الاسناد فيعرض
 له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن
 ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه أقسام مدرج الاسناد وأما مدرج المتن فهو أن
 يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في قوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو
 الاكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة (أو بدج موقوف) من كلام الصحابة أو من
 بعدهم (بمرفوع) من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل (ذ) هذا هو
 (مدرج المتن) ويدرك الادراج بمرور رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج
 فيه أو بالتخصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا وخلصته
 وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر والله الجد (أو) ان كانت الخاتمة بتقديم
 وتأخير (أي في الاسماء كمرتبة بن كعب وكعب بن مرة لان اسم أحدهما اسم أبي
 الآخر (ذ) هذا هو (المقلوب) وللخطيب فيه كتاب رافع الارباب وقد يقع القلب
 في المتن أيضا كحديث أبي هريرة عنده سلم في السبعة الذين يظاههم الله تحت ظل عرشه

ففيه ورجل تصدق بصدقة أخفها حتى لا تعلم عينه ما تنفق شماله فهذا مما انقلب
على أحد الرواة وإنما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق عينه كما في الصحيحين (أو) ان كانت
المخالفة (بزيادة أو) في أثناء الاسناد ومن لم يزلها أتقن ممن زادها (ذ) هـ ذاهو
(المزيد في متصل الاسانيد) وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة والا
فتى كان معناه مثل ان ترجح الزيادة (أو) كانت المخالفة (بإبداله) أى الراوى (ولا
مرجح) لاحدى الروايتين على الاخرى (ذ) هـ ذاهو (المضطرب) وهو يقع في الاسناد
غالباً وقد يقع في المتن لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة الى
الاختلاف في المتن دون الاسناد (وقد يقع الابدال عمداً) لمن يراد اختبار حفظه
(امتحاناً) من فاعله كواقع البخارى والعقيلي وغيره ما وشرطه أن لا يستمر عليه بل
ينتهى بانتهاء الحاجة فلواقع الابدال عمداً للمصلحة بل للاغراب مثلاً فهو من أقسام
الموضوع ولواقع غلطاً فهو من المقلوب أو المعمل (أو) ان كانت المخالفة (بتغيير)
حرف أو (حروف مع بقاء) صورة الخط في (السياق) فان كان ذلك بالنسبة الى النقط
(فالمصحف) ان كان بالنسبة الى الشكل (فالمحرف) ومعرفة هذا النوع مهمة وقد
صنف فيه العسكري والدارقطنى وغيرهما وأكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء
التي في الاسانيد (ولا يجوز تعدد تغيير) صورة (المتن) مطلقاً ولا الاختصاص منه
(بالنقص) لا ابدال اللفظ المرادف باللفظ (المرادف) له (الالعام) بمدلولات اللفاظ
و (بما يحيل المعانى) على الصحيح في المسئلةين أما اختصار الحديث فلا كثرون
على جواز بشرط أن يكون الذى يختصر عالماً لان العالم لا ينقص من الحديث الا
ما لا تعلق له بما يبقيه منه بحيث لا تختلف الدلالة ولا يتخلل البيان حتى يكون المذكور
والمحذوف بمنزلة خبر من أوبدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص
ما له تعلق كترك الاستثناء وأما الرواية بالمعنى فالخلاف فيها شهير والاكثر على الجواز
أيضا ومن أقوى جموعهم الاجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به
فاذا جاز الابدال بلغة أخرى فجوازها باللغة العربية أولى وقيل انما يجوز في المفردات دون
المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحضر اللفظ لئلا يكتفى من التصرف فيه وقيل انما يجوز ان
كان يحفظ الحديث فتنبى لفظه وبقى معناه مرئى في ذهنه فله أن يرويه بالمعنى لمصلحة

تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستحضر اللفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز
وعدمه ولا شك أن الأولى إيراد الحديث بالفاظه دون التصرف فيه قال القاضي
عياض ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن من يظن أنه يحسن كإدفع
لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق (فان خفي المعنى) بان كان اللفظ
مستعملا بقوله (احتج الى) الكتب المصنفة في (شرح الغريب) ككتاب أبي عبيد
القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف
وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني فكتب
عليه واستدرك ولزمت شري كتاب اسمه الفائق حسن الترتيب ثم جمع الجميع ابن
الانير في النهاية وكتبه أسهل الكتب تناولا مع اعوار قليل فيه وان كان اللفظ
مستعملا بكثرة لكن في مدلوله دقة احتج الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار
(وبيان المشكل) منها وقد أكثر الأئمة من التصنيف في ذلك كالطحاوي والخطابي
وابن عبد البر وغيرهم (ثم الجهالة) بالراوى وهى السبب الثامن فى الطعن
(وسببها) أمران أحدهما (أن الراوى قد تكثر نعوته) من اسم أو كنية أو لقب أو
صفة أو حرفة أو نسب فيشبه بشئ منها (فيذكر بغير ماشتهر به لغرض) من
الاغراض فيظن أنه آخر فيحصل الجهل بحاله (وصنفوا فيه) أى فى هذا النوع
(الموضح) لاوهام الجميع والتفريق أجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغنى بن سعيد
المصرى وهو الأزدي ثم الصوري ومن أمثله محمد بن السائب بن بشر الكلبي نسبة
بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب وكناه بعضهم أبا
النضر وبعضهم أبا سعيد وبعضهم أبا هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن
لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئا من ذلك (و) الامر الثانى ان الراوى (قد
يكون مقالا) من الحديث (فلا يكثر الاخذ عنه) قد (صنفوا فيه الوجدان) وهو
من لم يرو عنه الا واحد ولو سمى فمن جمعه مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما (أولا
يسمى) الراوى (اختصارا) من الراوى عنه كقوله أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو
بعضهم أو ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبهم بوروده من طريق أخرى مسمى
فيها (و) صنفوا فيه (المبهمان ولا يقبل) حديث (المبهم) مالم يسم لان شرط

قبول الخبر عدالة راويه ومن أجهم اسمه لاتعرف عينه فكيف عدالته وكذا لا يقبل خبره (ولو أجهم بلفظ التعديل) كان يقول الراوى عنه أخبرنى الثقة لانه قد يكون ثقة عند مجروح واحد غير وهذا (على الاصح) فى المسئلة ولهذه المكنة لم يقبل المرسل ولو أرسله العدل جازم به لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تمسكاً باظهار اذا الجرح على خلاف الاصل وقيل ان كان القاتل عالماً بجزأ ذلك فى حق من يوافقه فى مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق (فان سمي) الراوى (وانفرد) راو (واحد) بالرواية (عنه) هو (بجهول العين) كلامهم الا أن يوثقه غيره من ينفرد عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه اذا كان متأهلاً لذلك (أو) ان روى عنه (اثنان) فصاعداً لم يوثق (هو) (بجهول الحال وهو المستور) وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردها الجمهور والتحقيق ان رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا يقبلها بل يقال هى موقوفة الى استبانة حاله كبحرهم به امام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بغير غير مفسر (ثم البدعة) وهى السبب التاسع من اسباب الطعن فى الراوى وهى (اما) أن تكون (بكفر) كان يعتقد ما يستلزم الكفر (أو فسق فالاول لا يقبل صاحبها الجمهور) وقيل يقبل مطلقاً وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقاتله قبل والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعته لان كل طائفة تدعى ان مخالفتها مبتدعة وقد تباعق فتكفر بخالفها فلواخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالعند ان الذى تردد وايته من أنكر أمر امت واترأى من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد عكسه فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضابطاً لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله (والثانى) وهو من لا تقتضى بدعته التكفير أصلاً وقد اختلف أيضاً فى قبوله ورده فقبل برده مطلقاً وهو بعيد وأكثر ما علب به أن فى الرواية عنه ترويحاً لأموره وتنويعاً بذكره وعلى هذا ينبغي أن لا يروى عن مبتدع شئ يشاركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقاً الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل (يقبل من لم يكن داعية الى بدعته) لان تزيين بدعته قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقتضيه مذهبه وهذا (فى الاصح) وأغرب ابن حبان فادعى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير

تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية (الا ان روى ما يقوى بدعته فيرد على)
المذهب (المختارويه صرح) الحافظ أبو اسحق ابراهيم بن يعقوب (الجوزجاني
شيخ) أبي داود (النسائي) في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زائغ
عن الحق أى عن السنة صادق اللهمجة فليس فيه حيلة الا أن يؤخذ من حديثه ما لا
يكون منكرا اذا لم يقو به بدعته انه وما قاله منجه لان العلة التي لها رد حديث
الداعية وارادة فيما اذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية
والله أعلم (ثم سوء الحفظ) وهو السبب العاشر من أسباب الطعن والمراد به من لم
يرجح جانب أصابته على جانب خطئه وهو على قسمين (ان كان لازما) للراوى في
جميع حالاته (فهو) (الشاذ على رأى) بعض أهل الحديث (أو) كان سوء
الحفظ (طارئا) على الراوى اما لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراف كتبه أو عدمها
بان كان يعتمد ما فرجعه الى حفظه فساء (فهذا هو) (المختلط) والحكم فيه أن
ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل واذا لم يتميز توقف فيه وكذا من اشتبه الامر فيه
وانما يعرف ذلك باعتبار الاتخذين عنه (ومتى توبع السيئ الحفظ بمعتبر) كان يكون
بوقوفه أو مثله لادونه (وكذا) المختلط الذى لم يتميز و (المستور و) الاسناد
(المرسل و) كذا (المدلس) اذا لم يعرف المحذوف منه (صار حديثهم حسنا لاذنائه
بل) وصفه بذلك (باعتبار) (المجموع) من المتابع والمتابع لان مع كل واحد
منهم احتمال كون روايته صوابا أو غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المعتمدين
رواية موافقة لاحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل ذلك
على ان الحديث محفوظ فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله أعلم ومع
ارتقائه الى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لاذنه وربما توقف بعضهم عن
اطلاق اسم الحسن عليه وقد انقضت ما يتعاق بالمتن من حيث القبول والرد (ثم
الاسناد) وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهى اليه الاسناد من
الكلام وهو (اما أن ينتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم) وبقية تسمى لفظه اما
(تصريحا أو حكما) ان المنقول بذلك الاسناد (من قوله) صلى الله عليه وسلم (أو) من
(فعله أو) من (تقريره) مثال المرفوع من القول نصريحا أن يقول الصحابي سمعت

النبي صلى الله عليه وسلم لم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا أو يقول هو أو غيره قال رسول الله كذا أو عن رسول الله أنه قال كذا أو نحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل تصرّحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير تصرّحاً أن يقول الصحابي فعلت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم لم فعل كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصرّحاً أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الأسرانيات ما لا مجال للاجتهاد فيه ولله تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء أو الآية كالإمام والفقهاء وأحوال يوم القيامة وكذا الإخبار عما يحصل بعده ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي خبره ولا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقاتل به ولا موقف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان ماسمعه منه أو عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل حكماً أن يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه فدل على أن ذلك عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي رضي الله عنه في صلاة على في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين ومثال المرفوع من التقرير حكماً أن يخبر الصحابي أنهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم كذا فإنه يكون له حكم الرفع من جهة أن الظاهر إطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفر دواعيهم على سؤاله عن أمور دينهم ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويسترون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدل جابر وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان ممأينته عنده لنهى عنه القرآن ويأتحق بقولي حكماً ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصبيغ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي يرفع الحديث أو يرويه أو يثبته أو يبلغه أو رواه وقد

يقتصر على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول
 ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال تقاتلون قوما الحديث وفي كلام
 الخطيب انه اصطلاح خاص بأهل البصرة ومن الصبيح المجتلة قول الصحابي من السنة
 كذا فلا كثر على أن ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا فاله اغير
 الصحابي فكذلك ما لم يصفها الى صاحبها كسنة العمرين وفي نقل الاتفاق نظره من
 الشافعي في أصل المسئلة قولان وذهب الى انه غير مرفوع أبو بكر الصديق من
 الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن خزم من أهل الظاهر واحتجوا بان السنة
 ترددين النبي صلى الله عليه وسلم وبين غيره وأجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي
 صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فمجر
 بالصلاة قال ابن شهاب فقلت لسالم أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل
 يعنون بذلك الاسنة صلى الله عليه وسلم فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل
 المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة انهم اذا أطلقوا السنة لا يريدون
 بذلك الاسنة النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول بعضهم ان كان مرفوعا لم لا يقولون
 فيه قال رسول الله فجوابه انهم تركوا الجزم بذلك تورعا واحتياطوا من هذا قول
 أبي قلابة عن أنس من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعة أشهر جاء في
 الصحيح قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنس رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو
 قلت لم أكذب لان قوله من السنة هذا معناه لكن اراده بالصيغة التي ذكرها
 الصحابي أول ومن ذلك قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالخلاف
 في الذي قبله لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي وهو الرسول
 صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره كمر
 القرآن أو الاجماع أو بعض الخلفاء أو الاسنة تنبأ وأجيبوا بان الأصل هو الاول وما
 عدم محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجوح وأيضا فن كان في طاعة رئيس اذا قال أمرت
 لا يفهم عنه أن أمره ليس الرئيس وأما قول من قال بمحتمل أن يظن ما ليس بأمر امرأ
 فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيما لصرح فقال أمرنا رسول الله صلى

الله عليه وسلم يكذأوه واحتمال ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطابق ذلك الا بعد التحقق ومن ذلك قوله كأن فعل كذا فله حكم الرفع أيضا كما تقدم ومن ذلك أن يحكم الصحابي على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله أو لرسوله أو معصية كقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم فلهذا حكم الرفع أيضا لان الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم (أو) تنتهي غاية الاسناد (الى الصحابي كذلك) أي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصريح بان المنقول هو من قول الصحابي أو من فعله أو من تقريره ولا يحجى فيه جميع ما تقدم بل معطاه والتشبيه لا تشترط فيه المساواة من كل جهة ولما أن كان هذا المختصر شاملا لجميع أنواع علوم الحديث استطردت منه الى تعريف الصحابي ما هو وقفات (وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم ومناقبه ومات على الاسلام ولو تخلت رد في الاصح) والمراد بالقضاء ما هو أعم من المجالسة والمشاورة ووصول أحدهما الى الآخر وان لم يكلمه وتدخل فيه رؤية أحدهما الآخر سواء كان ذلك بنفسه أو بغيره والتعريف باللقى أولى من قول بعضهم الصحابي من رأى النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بالتردد واللقى في هذا التعريف كالجنس وقولي ومنا كالفصل يخرج من حصل له اللقاء المذكور امكن في حال كونه كافرا وقولي به فصل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الانبياء لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بأنه سيبعث ولم يدرك البعثة فيه نظار وقولي ومات على الاسلام فصل ثالث يخرج من ارتد بعد أن لقيه مؤمنا ومات على الردة كمبيد الله بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخلت رد في أي بين لقيه مؤمنا ومات على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء أوجع الى الاسلام في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعده وسواء ألقبه ثانيا أم لا وقولي في الاصح اشارة الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن ارتد وأتى به الى أبي بكر الصديق أسيرا فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه أخته ولم يخاف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد ونحوها (تنبيه ان أحدهما) لاختلاف رجحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلزمه أو لم يحضر معه مشهدا وعلى من كلفه سير أو ماشاء قليلا

أورآه على بعد أوفى حال الطولية وان كان شرف الصحبة حاصلًا للجميع ومن ليس له منهم سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية (ثانيهما) يعرف كونه صحابيا بالتواتر أو الاستفاضة أو الشهرة أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الامكان وقد استشكل هذا الأخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل (أو) تنتهي غاية الاسناد (الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك) وهذا متعلق باللقب وما ذكر معه الا قيد الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في التابعي طول الملازمة أو صحة السماع أو التميز وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة تختلف في الحاقهم بأي القسمين وهم المخضرمون الذين أدرکوا الجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعددهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم صحابة وفيه نظر لانه أفصح في خطبة كتابه بأنه انما أورددهم ليكون كتابه جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول والصحيح أنهم معدودون في كبار التابعين سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالنجاشي أم لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبه الاسراء كشف له عن جميع من في الارض فرآهم فبلغ أن يعد من كان مؤمناً به في حياته اذ ذلك وان لم يلاقه في الصحابة لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم (ف) القسم (الاول) مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما تنتهي اليه غاية الاسناد هو (المرفوع) سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل أم لا (والثاني الموقوف) وهو ما ينتهي الى الصحابي (والثالث المقطوع) وهو ما ينتهي الى التابعي (ومن دون التابعي) من أتباع التابعين فن بعدهم (فيه) أي في التسمية (مثله) أي مثل ما ينتهي الى التابعي في تسمية جميع ذلك المقطوع وان شئت قلت موقوف على فلان فخصت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطع فالمقطع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد أطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس تجوز عن الاصطلاح (ويقال للاخيرين) أي الموقوف والمقطوع

(الأثر والمسنَد) في قول أهل الحديث هذا حديث مسند هو (مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال) فقولى مرفوع كالجنس وقولى صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه السابق فإنه مرسل أو من دونه فإنه معضل أو معلق وقولى ظاهر الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما لو جدد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفى كغفنة المدرس والمعاصر الذى لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لطابق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التعريف موافق لقول الحاكم المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا شيخه عن شيخه متصل إلى صحابي الرسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف إذا جاء بسند متصل يسمى عنده مسنداً لكن قال إن ذلك تدبيري أسكن بقوله وأبعد ابن عبد البر حيث قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فإنه يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان المتن مرفوعاً ولا قائل به (فإن قل عدده) أى عدد رجال السند (فأما أن ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم) بذلك العدد القليل بالنسبة إلى السند آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثير (أو) ينتهى (إلى إمام) من أئمة الحديث (ذى صفة علمية) كالخلفاء والفقهاء والضباط والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح (كشعبية) ومالك والثوري والشافعي والبخاري ومسلم ونحوهم (فالأول) وهو ما ينتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم (العلو المطلق) فإن اتفق أن يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى والا فصوره العلوق به موجودة ما لم يكن موضوعاً فهو كالعدم (والثاني) العلوق (النسبي) وهو ما يعلو العدد فيه إلى ذلك الإمام ولو كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً وقد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال بما هو أهم منه وإنما كان العلوق مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ لأنه ما من راوٍ من رجال الاسناد إلا وخطأ جازع عليه فكأما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز وكما قلت قلت فإن كان في النزول مزية ليست في العلو كأن يكون رجلاً أو ثوقاً منه أو أحفظاً أو أنفه أو الاتصال فيه أظهر فلا ترد في أن النزول حينئذ أولى وأما من رجع النزول مطلقاً واحتج بان كثرة البحث تقتضى المشقة فيعظم

الأجر فذلك ترجع بامر أجنبي عما يتعاق بالتصحيح والتضعيف (وفيه) أى العلو النسبي (الموافقة) وهى الوصول الى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه (أى الطريق التى تصل الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخارى عن قتيبة عن مالك حديثا فلو رويناه من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولوروينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبى العباس السراج عن قتيبة مثلا لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخارى فى شيخه بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه (وفيه) أى العلق النسبي (البديل) وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك) كأن يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق أخرى الى القعني عن مالك فيكون القعني بدلنا فيه من قتيبة وأكثر ما يقع برون الموافقة والبديل اذا قارنا العلق والافاسم الموافقة والبديل واقع بدونه (وفيه) أى العلو النسبي (المساواة) وهى استواء عدد الاسناد من الراوى الى آخره (أى الاسناد مع اسناد أحد المصنفين) كان يروى النسائي مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه أحد عشر نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد آخر الى النبي صلى الله عليه وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد عشر نفسا فنساوى النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الاسناد الخاص (وفيه) أى العلو النسبي أيضا (المصاحفة) وهى الاستواء مع تليد ذلك المصنف على الوجه المشروح أو لا وسببت مصاحفة لان العادة تجوز فى الغالب بالمصاحفة بين من تلاقيا ونحن فى هذه الصورة كأننا لقينا النسائي فكأننا صافناه (ويقابل العلو باقسامه) المذكورة (التزول) فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام التزول خلافا لما زعم ان العلو قد يقع غير تابع لتزول (فان تشارك الراوى ومن روى عنه فى) أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل (السن واللقى) وهو الاخذ عن المشايخ (فهو) النوع الذى يقال له رواية (الاقران) لانه حينئذ يكون راويا عن قرينه (وان روى كل منهما) أى القرينين (عن الآخر) هو (المديح) وهو أخص من الاول فكل مديح اقران وليس كل اقران مديحا وقد صنف الدارقطني فى ذلك وصنف أبو الشيخ الاصمغاني فى الذى قبله واذا روى الشيخ عن تلميذه صدق ان كلا منهما راوى عن الآخر فهل يسمى مديحا فيه بحث والظاهر لانه من رواية الاكابر

عن الاصغر والتدريج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقتضى أن يكون ذلك مستويا من
الجانبيين فلا يجي فيه هذا (وان روى) الراوى (عن) هو (دونه) في السن أوفى
اللقى أوفى المقدار (ف) هذا النوع هو رواية (الاكبر عن الاصغر ومنه) أى من جملة
هذا النوع وهو أخص من مطلقه رواية (الابناء عن الابناء) والصحابة عن التابعين
والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك (وفى عكسه كثرة) لانه هو الجادة المسلوكة الغالبة (ومنه)
من روى عن أبيه عن جده) وفائدة معرفة ذلك التمييز مراتبهم وتنزيل الناس
منزلاتهم وقد صنف الخطيب فى رواية الابعاء عن الابناء تصنيفا وافرد جزا أطيافا فى
رواية الصحابة عن التابعين وجمع الحفاظ - لاح الذين العلاني من المتأخرين بجدا
كبير فى معرفة من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه أقساما
فمنه ما يعوّد الضمير فى قوله عن جده على الراوى ومنه ما يعوّد الضمير فيه على أبيه وبين
ذلك وحقيقه ونخرج فى كل ترجمة حديثا من مرويه وقد تلخصت بحجبه المذكور وزدت
عليه تراجم كثيرة جدا وأكثرت ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الرواية عن الابعاء بأربعة
عشر أباً (وان اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما) على الآخر (فهو)
السابق واللاحق) وأكثرت ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه فى الوفاة مائة
وخمسون سنة وذلك أن الحفاظ السابق يسمع منه أبو على البرداني أحد مشايخه حديثا
ورواه عنه ومات على رأس الخمسمائة ثم كان آخر أصحاب السلفى بالسماع - بطة
أبا القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك أن
البخارى حدث عن تلميذه أبي العباس السراج شيئا فى التاريخ وغيره ومات سنة ست
 وخمسين ومائتين وآخر من حدث عن السراج بالسماع أبو الحسن بن الخفاف ومات
سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وغالب ما يقع من ذلك ان السماع منه قد يتأخر بعد
موت أحد الراويين عنه زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه
دهرا طويلا يحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله الموفق (وان روى) الراوى
(عن اثنين متفقى الاسم) أومع اسم الاب أو مع اسم الجد أو مع النسبة (ولم يميزا) بما
يخص كلا منهما فان كانا متفقين لم يضر ومن ذلك ما وقع فى البخارى فى روايته عن أحمد
غير منسوب عن ابن وهب فانه اما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى أو عن محمد بن

مشوب عن أهل العراق فإنه ما محمد بن سلام أو محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت
 ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن أواد ذلك ضابطا كلما عتاز به أحدهما عن الآخر
 (فباختصاصه) أي الشيخ المروى عنه (بأحدهما يتبين المجهول) ومعنى لم يتبين ذلك
 أو كان مختصا بهما ما فاشكاله شديد فيرجع فيه إلى القرآن والظن الغالب (وان)
 روى عن شيخ حديثنا (بعد الشيخ مرويه) فإن كان (جزيا) كأن يقول كذب علي
 أو ما رويت هذا أو نحو ذلك فإن وقع منه ذلك (رد) ذلك الخبر لكذب واحد منهما
 لا بعينه ولا يكون ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض (أو) كان بحده (احتمالا)
 كان يقول ما أذكر هذا أولا أعرفه (قبل) ذلك الحديث (في الأصح) لأن ذلك يحمل
 على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لأن الفرع تبسغ للأصل في إثبات الحديث بحيث إذا
 ثبت أصل الحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه وتبعاً له
 في التحقيق وهذا متعقب فإن عدالة الفرع تقتضي صدقه وعدم علم الأصل لا ينافيه
 فالمثبت مقدم على النافي وأما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لأن شهادة الفرع لا تسمع
 مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية فافترا (وفيه) أي في هذا النوع صنف
 الدارقطني كتاب (من حديث ونسي) وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح لكون
 كثير منهم حديثاً واحداً ثبت فلما عارضت عليهم لم يتذكروها لكنهم لا يعتمدون على
 الرواية عنهم صاروا يروونها عن الذين رواها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن أبي
 صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن محمد
 الدراودي حديثه بربيعه بن أبي عبد الرحمن عن سهيل قال فلقبت سهيلاً فسميته
 عنه فلم يعرفه فقلت إن ربيعه حديثي عنك بكذا فكان سهيل بعد ذلك يقول حديثي
 ربيعه عني إني حدثته عن أبي به ونظائر كثيرة (وان اتفق الرواة) في إسناد من
 الأسانيد (في صبيغ الاداء) كسمعت فلانا قال سمعت فلانا أو حدثنا فلان قال حدثنا
 فلان وغير ذلك من الصبيغ (أو غيرها من الحالات) القولية كسمعت فلانا يقول أشهد
 بالله لقد حدثني فلان الخ أو الفعلية كقوله دخلنا على فلان فأطعمنا تمر الخ أو القولية
 والفعلية معاً كقوله حدثني فلان وهو آخذ بالحجته قال آمنت بالقدر الخ (فهو
 المساسل) وهو من صفات الأسناد وقد يقع التسلسل في معظم الأسناد كحديث

الجمهور والان كان له منه اجازة (و) كذا شرطوا الاذن بالرواية (في الاعلام)
وهو ان يعلم الشيخ أحد الطلبة بأني أروى الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه
اجازة (والافلاحة بذلك كالأجازة العامة) في المجازلة لاني المجازية كان يقول أجزت
لجميع المسلمين أولن أدرك حياتي أولا هل الاقليم الفلاني أولا هل البلد الفلانية
وهو أقرب الى الصحة اقرب الانحصار (و) كذا الاجازة (للمجهول) كان يكون
مبهما أو مهملا (و) كذا الاجازة (للمعذور) كان يقول أجزت لمن سيولد فلان وقد
قبل ان عطفه على موجود صح كان يقول أجزت لك ولمن سيولد لك والاقرب عدم
الصحة أيضا وكذلك الاجازة لوجود أو معدوم علفت بشرط مشيئة الغير كان يقول
أجزت لك ان شاء فلان أو أجزت لمن شاء فلان لأن يقول أجزت لك ان شئت وهذا
(على الاصح في جميع ذلك) وقد جوز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول مالم يتبين
المراد منه الخطيب وسماه عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعذور من
القديما أبو بكر بن أبي داود وأبو عبد الله بن منده واستعمل المتعلقة منهم أيضا أبو بكر
ابن أبي خيثمة وروى بالاجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض الخطاط في كتاب ورتبهم
على حروف المعجم اكثر منهم وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة
الخاصة المعنية تختلف في صحتها اختلافًا قويًا عند القديما وان كان العمل استقر على
اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال
المذكور فانهم اترد اضعافا كثيرة في الجملته خبير من اراد الحديث معضلا والله أعلم والى
هنا انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء (ثم الرواة ان تلحق أسماءهم وأسماء
آبائهم فصاعدا واختلقت أشخاصهم) سواء اتفق في ذلك اثنان منهم أم أكثر وكذلك
اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة (فهو) النوع الذي يقال له (المتفق
والمفترق) وفائدة معرفته خشية أن يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف فيه
الخطيب كتابا حادلا وقد خصته وزدت عليه أشياء كثيرة وهذا عكس ما تقدم من النوع
المسمى بالمهمل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين وهذا يخشى منه أن يظن الاثنان
واحدا (وان اتفقت الاسماء خطا واختلفت نطقا) سواء كان مرجع الاختلاف النقط
أم الشكل (فهو المؤلف والمختلف) ومعرفة من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن

المديني أشد التصنيف ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس
 ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده وقد صنف فيه أبو أحمد العسكري لكنه أضافه إلى كتاب
 التصنيف له ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابين كتابا في مشتبه
 الاسماء وكتابا في مشتبه النسبة وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا فلا ثم جمع الخطيب
 ذيلًا ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا في كتابه الاكمل واستدرك عليهم في كتاب
 آخر جمع فيه أوهاهم وبينها وكتابا من أجمع ما جمع في ذلك وهو عدة كل محدث
 بعده وقد استدرك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاتته أو تجد بعده في مجلد ضخم ثم ذيل
 عليه منصور بن سائيم بفتح السين في مجلد لطيف وكذلك أبو حامد بن الصائوني وجمع
 الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصنيف
 المبين لموضوع الكتاب وقد يسر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميته تبصير المنتبه بخبر
 المشتبه وهو مجلد واحد فضبطة بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه شيئا كثيرا
 مما أهمله أولم يقف عليه ولله الحمد على ذلك (وان اتفقت الاسماء) خطأ ونطاقا
 (واختلفت الآباء) نطاقا مع ائتلافهما خطأ كعمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن
 عقيل بضمها الأول نيسابوري والثاني فريابي وهما مشهوران وطبقتهما تقاربة
 (أو بالعكس) كان تختلف الاسماء نطقا وتأتلف خطأ وتنفق الآباء خطأ ونطاقا
 كشرج بن النعمان وشرج بن النعمان الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة وهو تابعي
 بروى عن علي رضي الله عنه والثاني بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخاري
 (فهو) النوع الذي يقال له (المتشابه) وكذا ان وقع بقية الاتفاق في الاسم واسم الاب
 والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل
 هو عليه أيضا بما فاتته أولًا وهو كثير الفائدة (ويتركب منه ومما قبله أنواع منها أن
 يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم واسم الاب مثلا (الفي حرف أو حرفين) فأكثر
 من أحدهما أو منهما وهو على قسمين إما أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد
 الحروف ثابت في الجهتين أو يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض
 الاسماء عن بعض فن أمثلة الأول محمد بن عثمان بكسر المهملة وتونين بينهما ألف وهم
 جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم العاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار بفتح المهملة

وتشديد الباء التحتية وبعد الالف راء وهم أيضا جماعة منهم الجاهلي شيخ عمر بن فونض
ومنها محمد بن حنين بضم المهملة وفونين الاولى مفتوحة بينهما باء تحتانية تابعي يروى عن
ابن عباس وغيره ومحمد بن جبير بالجيم بعدها باء واحدة وأخبره وهو محمد بن جبير بن
معلم تابعي مشهور أيضا ومن ذلك معروف بن واصل كوفي مشهور ومطرف بن واصل
بالطاء بدل العين شيخ آخر يروى عنه أبو حذيفة النهدي ومنه أيضا أحمد بن الحسين
صاحب إبراهيم بن سعد وأخرون وأحمد بن الحسين مثله لكن بدل الميم ياء تحتانية
وهو شيخ بخاري يروى عنه عبد الله بن محمد البيكندی ومن ذلك أيضا حفص بن ميسرة
شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبيد الله بن موسى الكوفي الاول
بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة والثاني بالجيم والعين المهملة بعدها فاء ثم راء ومن
أمثلة الثاني عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جده عبد ربه
وروى حديث الوضوء واسم جده حفص وهما أنصار يان وعبد الله بن يزيد بن ياد ياء
في أول اسم الاب والراي مكسورة وهم أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى
أباموسى وحديثه في الصحيحين والقارى له ذكر في حديث عائشة وقد زعم بعضهم أنه
الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن يحيى بضم النون
وفتح الجيم وتشديد الباء تابعي معروف يروى عن علي رضي الله عنه (أو) يحصل
الاتفاق في الخط والنطاق لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه (بالقديم والتأخير)
أما في الاسمين جملة (أو نحو ذلك) كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في
بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود بن يزيد بن زيد بن الاسود
وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن زيد بن عبد الله ومثال الثاني أيوب بن سيار
وأيوب بن يسار الاول مدني مشهور راس بالقوى والاخر مجهول (خاتمة ومن المهم)
عند المحدثين (معرفة طبقات الرواة) وفائدته الامن من تدخل المشتبهين وامكان
الاطلاع على تلبيس التلبيس والوقوف على حقيقة المراد من العنينة والطبقة في
اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركو في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص
الواحد من طبقتين باعتبار بن كانس بن مالك رضي الله عنه فانه من حيث ثبوت صحبته
لنبي صلى الله عليه وسلم يعد في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن يعد في طبقة

من بعدهم فنظر الى الصحابة باعتبار الصفة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق الى الاسلام أو شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات والى ذلك جنح صاحب الطبقات أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي وكتابه أجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار الأخذ من بعض الصحابة فقط جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان أيضا ومن نظر اليهم باعتبار اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد ولكل منهما وجه (و) من المهم أيضا معرفة (مواليدهم ووفياتهم) لان معرفةهما يحصل الامن من دعوى المدعى للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك (و) من المهم أيضا معرفة (بلدانهم) وأوطانهم وفائدته الامن من تداخل الاسمين اذا اتفقا لكن اذ تفرقا بالنسبة (و) من المهم أيضا معرفة (أحوالهم تعديلا وتجزيا وجهالة) لان الراوى اما أن تعرف عدالتهم أو يعرف فسقه أولا يعرف فيه شيء من ذلك (و) من أهم ذلك بعد الاطلاع معرفة (مراتب الجرح) والتعديل لانهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديته كما وقد بينا أسباب ذلك فيما مضى وحصرناها في عشرة وقد تقدم شرحها مفصلا والغرض هنا ذكر اللفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب وللمجرح مراتب (وأسوأها الوصف) بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بافعل كاذب الناس) وكذا قولهم اليه المنتهى في الوضع أو هو ركن الكذب ونحو ذلك (ثم دجال أو وضاع أو كذاب) لانها وان كان فيها نوع مبالغة لكنهما دون التي قبلها (وأسهلها) أى اللفاظ الدالة على الجرح قولهم فلان (لين أو سيئ الحفظ أو فيه) أدنى (مقال) وبين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو باس بالقوى أو فيه مقال (و) من المهم أيضا معرفة (مراتب التعديل وأرفعها الوصف) أيضا بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير (بافعل كالوثق الناس) أو أثبت الناس أو اليه المنتهى في الثبوت (ثم مائتا كد بصفة) من الصفات الدالة على التعديل (أو صفتين كدثة ثقة) أو ثبت ثبت (أو ثقة حافظ) أو عدل ضابط أو نحو ذلك (وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كشخب) ويروى حديثه ويعتبر به ونحو

ذلك وبين ذلك مراتب لا تحصى وهذه أحكام تتعلق بذلك ذكرتها هنا لتسكملة الفائدة
 فأقول (تقبل التزكية من عارف بأسبابها) لامن غير عارف لثلاين كي بمجرد ما يظهر له
 ابتداء من غير ممارسة واختبار (ولو) كانت التزكية صادرة (من) فترك (واحد
 على الأصح) خلافا لمن شرط أنها لا تقبل الا من اثنين الحاقا لها بالشهادة في الأصح
 أيضا والفرق بينهما أن التزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع
 من الشاهد عند الحيا كم فافترقا ولو قيل بفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوى
 مستندة من المزمع الى اجتهاده أو الى النقل عن غيره لكان منجها لانه ان كان الاول
 فلا يشترط العدد أصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الحيا كم وان كان الثاني فيجربى فيه
 الخلاف ويتبين أنه أيضا لا يشترط العدد لان أصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا
 ما تفرع عنه والله أعلم وينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا
 يقبل جرح من أقرط فيه جرح بما لا يقتضى رد حديث المحدث كما لا يقبل تزكية من
 أخذ بمجرد الظاهر فأطلق التزكية وقال الذهبي وهو من أهل الاستقراء التام في نقد
 الرجال لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعیف ولا على تضعيف
 ثقة اهـ ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على
 تركه ولا يحذر المتسكمان في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير
 تثبيت كان كالمثبت حكما ليس بثابت فيحشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثا وهو
 يظن أنه كاذب وان جرح بغير تحرر أقدم على الطعن في مسلم يرى من ذلك ووجهه يمس
 سوء يبقى عليه عاره أبدا ولا آفة تدخل في هـ ذاتارة من الهوى والغرض الفاسد
 وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثير أقديما
 وحديثا ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك فـ قد قدمنا تحقيق الحال في العمل برواية
 المبتدعة (والجرح مقدم على التعديل) وأطلق ذلك جماعة ولكن محله (ان
 صدر مبينا من عارف بأسبابه) لانه ان كان غير مفسر لم يقدح فحين ثبت عدله وان
 صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضا (فان خلا) المخرج (عن تعديل قبل)
 الجرح فيه (مجملا) غير مبين السبب اذا صدر من عارف (على المختار) لانه اذا لم
 يكن فيه نهـ دليل فهو في حيز الجهول واعمال قول المخرج أولى من اهماله ومال ابن

بالصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه (فصل و) من المهم في هذا الفن (معرفة
 كنى المسمين) ممن اشتهر باسمه وله كنية لا يؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكينا
 للابن أن آخر (و) معرفة (أسماء المكنين) وهو عكس الذي قبله (و)
 معرفة (من اسمه كنيته) وهم قليل (و) معرفة (من اختلف في كنيته) وهم كثير (و)
 معرفة (من كثرت كناه) كابن حريج له كنيستان أبو الوليد وأبو خالد (أو) كثرت
 (نعونه) وألقابه ومعرفة (من وافقت كنيته اسم أبيه) كابي اسحق ابراهيم بن
 اسحق المدني أحد اتباع التابعين وفائدة معرفته نفي الغلط عن نسبته الى أبيه فقال
 أنا ابن اسحق فنسب الى التمهيف وان الصواب أنا أبو اسحق (أو بالعكس)
 كاسحق بن أبي اسحق السبيعي (أو) وافقت (كنيته كنية زوجته) كابي أيوب
 الانصاري وأم أيوب صحابيان مشهوران أو وافق اسم شيخه اسم أبيه كالربيع بن
 أنس عن أنس هكذا يأتي في الروايات فيظن أنه يروى عن أبيه كما وقع في الصحيح عن
 عامر بن سعد عن سعد وهو أبوه وليس أنس شيخ الربيع والله بل أبو بكرى وشيخه
 أنصاري وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور وليس الربيع المذكور من أولاده (و)
 معرفة (من نسب الى غير أبيه) كالقعداد بن الاسود نسب الى الاسود الزهري لكونه
 تبناه وانما هو مقعداد بن عمرو وأولى أمه كاتبة عليه هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقسم أحد
 الثقات وعليه اسم أمه اشتهر بها وكان لا يحب أن يقال له ابن عليته ولهذا كان يقول
 الشافعي أنا اسمعيل الذي يقال له ابن عليته (أو) نسب (الى غير ما سبق الى الفهم)
 كالحداد ظاهره أنه منسوب الى صناعتها أو بيعها وليس كذلك وانما كان يجالسهم
 فنسب اليهم وكسليم بن التيمي لم يكن من بني التيم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب الى
 جده فلا يؤمن التباسه من وافق اسمه اسميه واسم أبيه اسم الجد المذكور (و)
 معرفة (من اتفق اسمه واسم أبيه وجده) كالحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن
 أبي طالب رضي الله عنه وقد يقع أكثر من ذلك وهو من فروع المساسل وقد يتفق
 الاسم واسم الاب مع الاسم واسم الاب فصاعدا كابي اليم الكندي هو زيد بن الحسن
 ابن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن (أو) يتفق اسم الراوى (واسم شيخه وشيخ
 شيخه) فصاعدا كعمران عن عمران عن عمران الاول يعرف بالقصير والثاني أبو رجاء

الطاردي والثالث ابن حصين الصنهاجي رضى الله عنه وكسليمان عن سليمان
عن سليمان الاول ابن أحمد بن أيوب الطبراني والثاني ابن أحمد الواسطي والثالث ابن
عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرجيل وقد يقع ذلك للراوى ولشيخه معا
كأبي العلاء الهمداني الطار مشهور بالرواية عن أبي علي الصنهاجي الحداد وكل
منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقا في ذلك
وافترقا في الكنية والنسبة إلى البلد والصناعة وصنف فيه أبو موسى المديني جزأ حافلا
(د) معرفة (من اتفق اسم شيخه والراوى عنه) وهو نوع لطيف لم يتعرض له
ابن الصلاح وفائدته رفع اللبس عن يظن أن فيه تكرارا أو انقلابا فن أمثلته
البخاري روى عن مسلم وروى عنه مسلم فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي البصري
والراوى عنه مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح وكذا وقع لعبد بن حميد أيضا روى
عن مسلم بن إبراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج في صحيحه حديثا ثم هذه الترجمة بعينها
ومنها يحيى بن أبي كثير وروى عن هشام وروى عنه هشام فشيخه هشام بن عروة وهو
من أقرانه والراوى عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي ومنها ابن جرير
روى عن هشام وروى عنه هشام فالأعلى ابن عروة والادنى ابن يوسف الصنعاني
ومنها الحسن بن عتيق وروى عن ابن أبي ليلى وروى عنه ابن أبي ليلى فالأعلى
عبد الرحمن والادنى محمد بن عبد الرحمن المذكور وأمثله كثيرة (د) من المهم في هذا
الفن (معرفة الاسماء المجردة) وقد جمعها جماعة من الأئمة فمنهم من جمعها بغير قيد
كأبن سعد في الطبقات وابن أبي خيثمة والبخاري في تاريخهم ما وابن أبي حاتم في الجرح
والتعديل ومنهم من أفرد الثقات كالعجلي وابن حبان وابن شاهين ومنهم من أفرد
المجروحين كأبن عدي وابن حبان أيضا ومنهم من تقيده بكتاب مخصوص كرجال
البخاري لأبي نصر الكلاباذي ورجال مسلم لأبي بكر بن منجويه ورجالهم معا
لأبي الفضل بن طاهر ورجال أبي داود لأبي علي الجبائي وكذا رجال الترمذي ورجال
النسائي لجماعة من المغاربة ورجال السنة الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه لعبد الغني المقدسي في كتابه الأكمال ثم هذبه المزني في تهذيب الكمال
وقد خصه وزدت عليه أشياء كثيرة ومميتها تهذيب التهذيب وجاء مع ما شتم عليه من

والزيات قد وثقت الاصل (و) من المهم أيضا معرفة الاسماء (المفردة) وقد
 صنف فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البرذنجي فذكر أشياء تعقبوا عليه بعضها
 من ذلك قوله صغدي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل سينها مهملة
 وسكون الغين المججمة بعدها ال مهملة ثم جاء كاه النسب وهو اسم علم بلفظ النسب
 وليس هو فردا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم صغدي الكوفي وثقه ابن معين
 وفرق بينه وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صغدي بن عبد الله يروي
 عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ اه وأظنه هو الذي ذكره ابن أبي حاتم
 وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فأنما هو الحديث الذي ذكره وليست الآفة منه
 بل هي من الراوي عنه عنبسة بن عبد الرحمن والله أعلم ومن ذلك سندور بالمهملة والنون
 بوزن جعفر وهو مولى زنباع الجذامي له حجة ورواية والمشهور أنه يكنى أبا عبد الله
 وهو اسم فرد لم يتسم به غيره فيما علم لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة
 لابن منده سندور أبو الأسود وروى له حديثا وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره
 ابن منده وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة
 الذين نزلوا مصر في ترجمة سندور مولى زنباع وقد حوت ذلك في كتابي في الصحابة
 (و) كذا معرفة (الكشي) الجردة (واللقاب) وهي تارة تكون بلفظ الاسم
 وتارة بلفظ الكنية وتقع نسبة الى عاهة أو حرفة (و) كذا (الانساب) هي تارة
 (تقع الى القبائل) وهي في المتقدمين أكثرى بالنسبة الى المتأخرين (و) تارة (الى
 الاوطان) وهذا في المتأخرين أكثرى بالنسبة الى المتقدمين وبالنسبة الى الوطن أعم
 من أن يكون (بلدا أو ضياعا أو سككا أو مجاورة) تقع (الى الصنائع) كالخياط
 (والحرف) كالبراز (ويقع فيها الاتفاق والاشتباه كالاسماء وقد تقع) الانساب
 (ألقابا) كمالدين محمد القطواني كان كوفيا ويلقب القطواني وكان يغضب منها (و)
 من المهم أيضا (معرفة أسباب ذلك) أي الألقاب والنسب التي باطنها على خلاف
 ظاهرها (ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالخلف) أو بالاسلام لان كل
 ذلك يطلق عليه مولى ولا يعرف تسمية بذلك الا بالتخصيص عليه (ومعرفة الاخوة
 والاخوان) وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني (و) من المهم أيضا (معرفة أدب

الشيخ والطالب) وبشتر كان في تصحيح النية والتطهير من أعراض الدنيا وتحسين الحال
 وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يحدث ببلد فيه، أو لى منه بل يرشد اليه
 ولا يترك اسماع أحد لنية فاسدة وأن يتطهرو ويجلس بوقار ولا يحدث فائما
 ولا يحسلا ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وأن يحسن عن التحديث اذا خشي
 التغير والنسيان لمرض أو هرم واذا اتخذ مجلس الاملاء أن يكون له مستمل يقط
 وينفرد الطالب بان يوقر الشيخ ولا يضجره ويرشد غيره لما سمعه ولا يدع الاستفادة
 لغيره أو تكبره ويكتب ما سمعه تاما ويعتني بالتقييم والاضبط ويذاكر بمحفوظه ليرسخ
 في ذهنه (و) من المهم أيضا معرفة (سن التحمل والاداء) والاصح اعتبار سن التحمل
 بالتمييز هذا في السماع وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال بمجالس الحديث
 ويكتبون لهم أنهم حضروا ولا بد في مثل ذلك من اجازة للمسمع والاصح في سن الطالب
 بنفسه أن يتأهل لذلك ويصح حمل الكافر أيضا اذا أداه بعد اسلامه وكذا الفاسق
 من باب أولى اذا أداه بعد توبته وثبوت عد التوبة ما لا اداء فقد تقدم أنه لا اختصاص
 له بزمان معين بل يقيده بالاحتياج والتأهل لذلك وهو يختلف باختلاف الانشخاص
 وقال ابن خلداد اذا بلغ الحسين ولا ينكر عند الاربعين وتعتقب بمن حدث قبلها كمالك
 (و) من المهم معرفة صفة (كتابة الحديث) وهو أن يكتبه مبينا مفسرا وبشكل
 المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيمة والافقي
 اليسرى (و) صفة (عرضه) وهو مقابلته مع الشيخ المسمع أو مع ثقة غيره أو مع نفسه
 شيئا فشيئا (و) صفة (سماعه) بان لا يتشاغل بما يحل به من نسخ أو حديث أو نعتاس (و)
 صفة (اسماعه) كذلك وان يكون ذلك من أصله الذي سمع فيه أو من فرع قول
 على أصله فان تعذر فليجبره بالاجازة لما خالف ان خالف (و) صفة (الرحلة فيه) حيث
 يتبدى بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون
 اعتناؤه بتكثير السمعوع أولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ (و) صفة (تصنيفه) وذلك
 اما (على المسانيد) بان يجمع مسند كل صحابي على حدة فان شاعرتبه على سوابقهم
 وان شاعرتبه على حروف المعجم وهو أسهل تناولا (أو) تصنيفه على (الابواب) الفقهية
 أو غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا أو نفيًا أو الأولى أن

يقتصر على ما صرح أو حسن فإن جميع الجميع فليبين عليه الضعف (أو) تصنيفه على
 (العلل) فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقله والاحسن أن يرتبها على الأبواب
 ليسهل تناولها (أو) يجمعها على (الأطراف) فيذكر طرف الحديث الدال على بقیته
 ويجمع أسانیده امام متوعبا واما مقيدا بكتب مخصوصة (و) من المهم (معرفة سبب
 الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضی أبي يعلى بن الفراء) الحنبلي وهو
 أبو حفص العکبری وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد أن بعض أهل عصره
 شرع في جمع ذلك وكأنه ما رأى تصنيف العکبری المذكور (وصنفوا
 في غالب هذه الأنواع) على ما أشرنا إليه غالبا (وهي) أي هذه
 الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة (نقل محض ظاهرة التعريف
 مستغنية عن التمثيل) وحصرها متعسر (فلنراجع لها
 مبسوطاتها) ليحصل الوقوف على حقائقها والله
 الموفق والهادي لا اله الا هو عليه توكلت
 واليه أنيب وحسبنا الله ونعم الوكيل
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه

وسلم

شم



(يقول راجي غفران المساوي * محمد الزهري الغمراوي)

أما بعد جد ذي الجلال المسند إليه كل حسن وإفضال ثم تعقبه بموصول الصلاة
والتسليم على رحمته المهداة بمسلسل الدين القويم وعلى آله ذوى الشرف
الصحيح وصحبه الخائزين من الكالات كل خلق رجيح فقد تم طبع شرح تجيبة
الفكر في مصطلح أهل الأثر لآمام عصره ونادرة دهره من إليه المرجع في علوم
الحديث وتحت علمه في هذه الفنون يستظل في القديم والحديث العلامة
أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني رحمه الله مرحمة يبلغ بها من الرضا
جميع الاماني وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار
سيدة أجد الدودير قريبا من الجامع الأزهر المنير إدارة
المفتقر لغفوره القدير أحمد البابي الحلبي ذي
العجز والتقصير وذلك في شهر رجب

سنة ١٣٠٨ هجرية على

صاحبها أذكر في الصلاة

وأتم التحية

آمين

(فهرست شرح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر)

صفحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ مطلب في بيان الخبر وتقسيم طرقه
- ٤ مطلب في بيان المتواتر
- ٥ فائدة عن ابن الصلاح
- ٥ مطلب في بيان المشهور
- ٥ مطلب في بيان العزيز
- ٦ مطلب في بيان الغريب
- ٨ مطلب ثم الغرابة اما أن تكون الخ
- ٨ مطلب في بيان أخبار الاتحاد
- ١٥ مطلب ثم المقبول ان سلم من المعارضة الخ
- ١٦ مطلب ثم المردود اما أن يكون الخ
- ١٧ مطلب في بيان المرسل
- ١٩ مطلب ثم الطعن اما أن يكون الكذب الراوى الخ
- ١٩ مطلب بيان الموضوع
- ٢٠ مطلب في بيان المتروك والمنكر
- ٢١ مطلب ثم الخافعة ان كانت الخ
- ٢٣ مطلب ثم الخهالة وسببها الخ
- ٢٤ مطلب ثم البدعة اما بكفر الخ
- ٢٨ مطلب في بيان حقيقة الصحابي
- ٢٨ تنبيهان
- ٢٩ مطلب في بيان المرفوع والوقوف والمقطوع
- ٣٣ مطلب وان اشترك اثنان عن شيخ الخ

٣٣ مطلب وان اتفقت الرواة في صيغ الاداء الخ

٣٤ مطلب وصيغ الاداء سمعت وحدثت الخ

٣٤ تنبيه

٣٦ مطلب ثم الرواة ان اتفقت اسماءهم

٣٧ مطلب وان اتفقت الاسماء واختلفت الاءاء الخ

٣٨ خاتمة من المهم الخ

٣٩ مطلب بيان مراتب الجرح

٣٩ مطلب بيان مراتب التعديل

٤٠ مطلب والجرح مقدم على التعديل

٤١ فصل ومعرفة كنى المسمين الخ

(نمت)

